

ليفانت إنتل || مصر تموّل الاستقرار عبر الواردات



الأربعاء 20 مايو 2026 11:00 م

تناول فريق ليفانت إنتل في تحليله تحولات السياسة الاقتصادية المصرية في ظل تصاعد التوترات الإقليمية والضغوط المالية العالمية، موضّحاً أن القاهرة تتجه بصورة متزايدة إلى استخدام أدوات التمويل الخارجي للحفاظ على استقرار الأسواق وضمان تدفق السلع الأساسية والطاقة، في وقت تفرض فيه البيئة الإقليمية تحديات أكثر تعقيداً □

ذكر موقع ليفانت إنتل أن الاتفاق التمويلي الأخير بين مصر والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بقيمة 1.5 مليار دولار يعكس تحولاً أوسع في إدارة الاقتصاد المصري، إذ تسعى الدولة إلى بناء أدوات حماية مالية تخفف آثار الصدمات الخارجية وتحافظ على الأمن الغذائي والطاقة □

تمويل الغذاء والطاقة لحماية الاقتصاد

خصصت الاتفاقية نحو 700 مليون دولار لدعم الهيئة العامة للسلع التموينية المسؤولة عن شراء القمح الاستراتيجي المستخدم في منظومة الخبز المدعوم، بينما وُجّهت نحو 800 مليون دولار لدعم الهيئة المصرية العامة للبتروكيمياويات لتأمين واردات الوقود والطاقة □

تعتمد مصر بصورة كبيرة على واردات القمح، كما تواجه ضغوطاً متزايدة في قطاع الطاقة بعد تراجع إنتاج الغاز الطبيعي المحلي خلال العامين الأخيرين □ ولهذا لم تعد القاهرة تعتمد فقط على الاحتياطي النقدي لتغطية الاحتياجات الأساسية، بل بدأت في توظيف آليات تمويل تسمح بتوزيع التكاليف على فترات زمنية أطول □

ويعمّن هذا النهج الاقتصاد المصري مساحة أوسع لتخفيف الضغوط المباشرة على الجنيه والاحتياطي من العملات الأجنبية، خصوصاً مع ارتفاع تكاليف الاستيراد وتذبذب الأسواق العالمية □

حساسية أسعار الغذاء والطاقة

تعكس هذه السياسة أبعاداً اقتصادية وسياسية في الوقت نفسه، لأن أسعار الغذاء والطاقة ترتبط بصورة مباشرة بالاستقرار الاجتماعي داخل مصر □ ويمثل دعم الخبز أحد الركائز الأساسية للأمن المجتمعي، بينما تؤثر أسعار الوقود على النقل وإنتاج الكهرباء والقطاع الصناعي وسلسلة واسعة من الأنشطة الاقتصادية □

وقد تؤدي أي اضطرابات حادة في هذين القطاعين إلى تسارع التضخم وزيادة الضغوط المعيشية □ وتزداد هذه المخاطر مع استمرار الاضطرابات الإقليمية المرتبطة بمنطقة البحر الأحمر والتوترات في الشرق الأوسط □

كما واجهت مصر تحدياً إضافياً نتيجة تراجع إيرادات قناة السويس، بعد تحول بعض خطوط الملاحة إلى مسارات بديلة بعيداً عن المنطقة المتأثرة بالتوترات الأمنية □

التمويل الخارجي بين الحماية والمخاطر

يرى التقرير أن القضية لا تتعلق بالحصول على حزمة تمويل جديدة فقط، بل ترتبط بتغيير أعمق في نموذج الاستقرار الاقتصادي المصري □ ففي مراحل سابقة اعتمدت مصر بدرجة أكبر على موارد مثل الاحتياطي الأجنبية والسياحة وإيرادات قناة السويس، بينما أصبح الاستقرار اليوم يرتبط بشكل متزايد بقدرة الدولة على جذب السيولة والتمويل الخارجي بشكل مستمر □

ويعتمد هذا المسار على شبكة واسعة تضم المؤسسات الدولية والدول الخليجية ومنظمات تمويل التجارة، وهو ما يوفر حماية من الصدمات الاقتصادية المفاجئة ويعنح الاقتصاد قدرة أكبر على امتصاص الأزمات قصيرة الأجل

لكن التقرير يشير في الوقت نفسه إلى جانب آخر أكثر حساسية، إذ قد ترتبط استدامة هذا النموذج باستمرار ثقة الجهات الدولية في مسار الإصلاح الاقتصادي المصري وفي أهمية مصر الجيوسياسية داخل المنطقة لذلك قد تتحول أدوات الحماية الحالية إلى مصدر ضغط إذا تراجعت مستويات التمويل أو تغيرت الحسابات الإقليمية في المستقبل

<https://levantintel.net/analysis/699/egypt-finances-stability-through-imports>